**تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية** **أكتوبر 2023**

***استمرار تذبذب أسعار النفط على خلفية العوامل الجيوسياسية في المنطقة وارتفاع الإنتاج الأمريكي***

***بعد أن وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أحد عشر شهراً تقريباً قرابة نهاية شهر سبتمبر 2023، تراجعت الأسعار بوتيرة سريعة لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة في ستة أسابيع ببداية أكتوبر 2023. وكانت المكاسب المسجلة خلال الشهر الماضي مدفوعة بصفة رئيسية بشح امدادات السوق، حيث قام منتجو الأوبك بتقييد الإنتاج بالإضافة إلى مخاوف العرض في الولايات المتحدة وانخفاض مخزون النفط الخام والمنتجات المكررة. من جهة أخرى، يعزى الانخفاض الذي شهدته الأسعار في مستهل الشهر الحالي في بداية الأمر إلى قوة الدولار الأمريكي الذي وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر 2022، وهو الأمر الذي تبعه انخفاض حاد في الطلب على البنزين في الولايات المتحدة بسبب المشكلات المتعلقة بالطقس.*** *كما كانت هناك أيضاً بعض المخاوف المتعلقة بالنمو الاقتصادي على المدى القريب حيث بدأت تداعيات رفع أسعار الفائدة في احداث تأثيرات سلبية على العديد من القطاعات، كما انعكس على تباطؤ وتيرة نمو قطاع الخدمات في الولايات المتحدة في سبتمبر 2023. من جهة أخرى، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لآفاق النمو هامشياً لهذا العام، مشيراً إلى سيناريو الهبوط الناعم.*

**اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام**

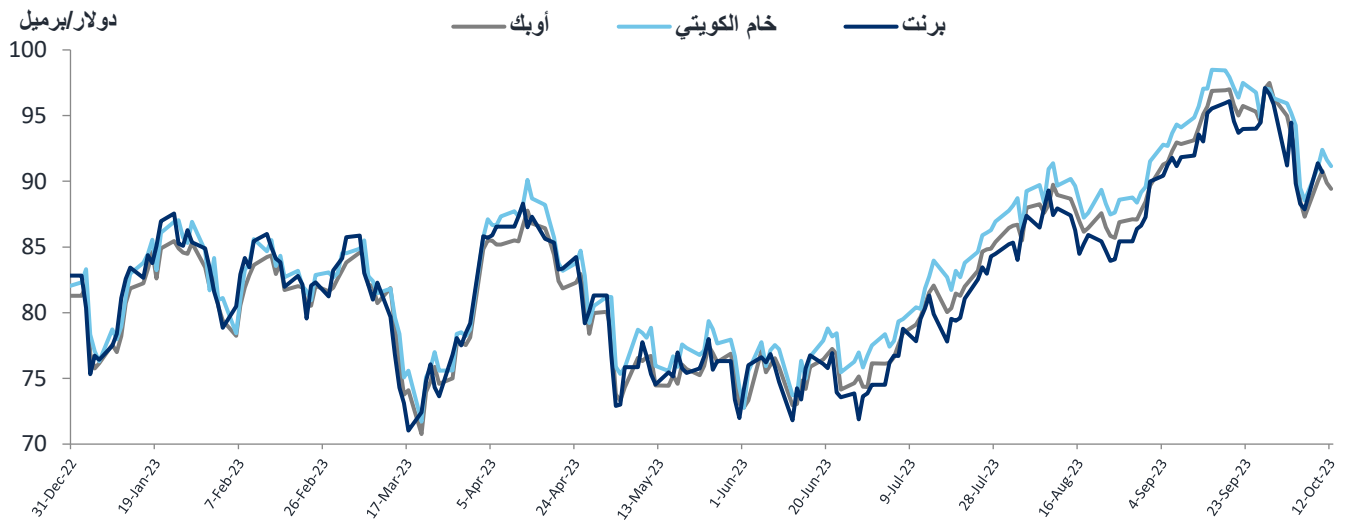


**المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**

*وتلقت الأسعار دعماً مرة أخرى خلال الأسبوع الثاني الذي أعقب اندلاع الصراع في فلسطين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بأكثر من 4 في المائة خلال اليوم نتيجة للمخاوف المتعلقة بعدم استقرار المنطقة بصفة عامة، مما قد يؤدي إلى نقص الامدادات.* ***وأدت زيادة إنتاج النفط الأمريكي إلى مستويات قياسية بالإضافة إلى ارتفاع مخزونات النفط الخام والبنزين في كبح ارتفاع الأسعار. ومع ذلك، فان الأسعار أنهت تداولات الأسبوع فوق مستوى 90 دولار أمريكي للبرميل مع استمرار المخاوف من اتساع الصراع في المنطقة.***

***وعلى صعيد الطلب، كشف أحدث تقرير شهري لوكالة الطاقة الدولية تأثر الطلب على النفط نتيجة لارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة والأسواق الأخرى. وأظهر التقرير أن تراجع الطلب في الأسواق الناشئة كان شديداً للغاية على خلفية تأثير العملات وإلغاء الدعم. من جهة أخرى، انخفضت الواردات النفطية في آسيا للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى موسم صيانة المصافي.*** *ووفقاً ل "LSEG"، شهدت المنطقة وصول 24.95 مليون برميل يومياً من النفط الخام خلال الشهر، فيما يعتبر أدنى المستويات المسجلة هذا العام، مقارنة بمستوى أعلى قليلاً قدره 25.22 مليون برميل يومياً في أغسطس 2023. كما*

*شهدنا تراجع المستويات الخاصة بمصافي التكرير في الهند وفيتنام وكوريا الجنوبية وتايوان. من جهة أخرى، انخفضت واردات النفط الخام في الهند للشهر الثاني على التوالي فيما يعزى بصفة رئيسية إلى صيانة المصافي خلال فصل الخريف بالإضافة إلى انخفاض المتطلبات خلال فترة الرياح الموسمية. وظل الطلب على النفط من الصين مرناً، حيث أفادت التقارير أن البلاد أطلقت الدفعة الرابعة من حصص واردات النفط الخام. وباحتساب الحصة الجديدة، من المتوقع أن تشهد واردات النفط الخام إلى البلاد زيادة بنحو 14 في المائة في العم 2023 مقارنة بالعام 2022.*

*أما على صعيد العرض، أكد منتجو الأوبك وحلفائها على إبقاء إنتاج النفط عند المستويات الحالية. وفي الاجتماع الأخير للجنة الوزارية للأوبك وحلفائها، صرحت السعودية إنها ستواصل التخفيضات الطوعية بمقدار مليون برميل يومياً، بينما أكدت روسيا إنها ستواصل التخفيضات الطوعية بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً حتى نهاية العام الحالي.* ***وفي ذات الوقت، كشفت بيانات الإنتاج من مصادر الأوبك الثانوية عن ارتفاع إنتاج الأوبك بمقدار 273 ألف برميل يومياً في سبتمبر 2023، على خلفية ارتفاع الإنتاج بصفة رئيسية في نيجيريا والسعودية والكويت، والذي قابله جزئياً انخفاض الإنتاج بصفة رئيسية في فنزويلا وغينيا الاستوائية.***

**الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط**

وصلت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ 11 شهراً بنهاية سبتمبر 2023 وتم تداول مزيج خام برنت بسعر يقارب نحو 97.1 دولار أمريكي للبرميل في أسواق العقود الفورية. وتعزى تلك المكاسب إلى انخفاض مخزونات النفط على المستوى العالمي في ظل ضيق الامدادات بعد أن قررت السعودية ومنتجو الأوبك الآخرون مواصلة سياسات خفض حصص الانتاج. وأدت تلك الأوضاع إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 27.3 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2023، وصولاً إلى أعلى المستويات المسجلة في ست فترات ربع سنوية. إلا أن ارتفاع الأسعار وقوة الدولار الأمريكي بدأت في التأثير على الطلب على النفط مما أدى إلى انخفاض الأسعار خلال الأسبوع الأول من أكتوبر 2023. كما وظهرت تقارير تشير إلى تباطؤ قطاع الخدمات في الولايات المتحدة مما سلط الضوء على تأثير ارتفاع أسعار الفائدة، في حين ساهم ارتفاع أسعار المنتجين نتيجة لتزايد تكاليف الطاقة والمواد الغذائية في تعزيز المخاوف من انخفاض الطلب. ونتيجة لذلك، انخفضت الأسعار بأكثر من 10 في المائة للعقود الآجلة خلال الأسبوع الأول من الشهر، إذ وصلت إلى 84.1 دولار أمريكي للبرميل. كما أدى إنتاج النفط القياسي في الولايات المتحدة إلى جانب إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وفنزويلا إلى تخفيف بعض المخاوف المتعلقة بأسواق النفط. لكن الأسعار ارتفعت في نهاية الأسبوع مع مراقبة المستثمرين عن كثب لتأثير الصراع في فلسطين بينما دعمت الأسعار المخاوف من صراع أوسع نطاقا.

من جهة أخرى، كشف تقرير عن مخزونات النفط الصادر عن معهد النفط الأمريكي عن زيادة المخزون بمقدار 12.9 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 5 أكتوبر 2023 بينما ارتفعت مخزونات البنزين بنحو 3.6 مليون برميل. كما أظهر تقرير آخر أن الطلب على البنزين في الولايات المتحدة يشهد تراجعاً حاداً. في حين أشار تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض المنتجات النهائية لبنزين المحركات إلى نحو 8 مليون برميل يومياً الأسبوع الماضي، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة هذا العام، وهو الأمر الذي يعزى جزئياً إلى الأمطار الغزيرة التي شهدتها مدينة نيويورك.

وشهد متوسط سعر سلة نفط الأوبك نمواً شهرياً للمرة الثالثة على التوالي في سبتمبر 2023 بلغت نسبته 8.3 في المائة ليصل في المتوسط إلى أعلى مستوياته في 12 شهراً عند 94.6 دولار أمريكي للبرميل. في حين شهد متوسط سعر مزيج خام برنت نمواً بوتيرة أعلى بنسبة 9.1 في المائة، إذ وصل في المتوسط إلى 94.0 دولار أمريكي للبرميل، في حين شهد سعر الخام الكويتي ارتفاعاً بنسبة 7.8 في المائة، ليصل في المتوسط إلى 95.7 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2023. كما انعكس هذا الاتجاه أيضاً على تقديرات الاجماع بالنسبة للنفط الخام. وكشفت أحدث التقديرات الصادرة عن وكالة بلومبرج عن رفع توقعات الأسعار خلال الأرباع الأربعة المقبلة.

**الطلب العالمي على النفط**

لم تطرأ أي تغيرات تذكر على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2023، إذ استقرت عند مستوى 2.4 مليون برميل يومياً، حيث يتوقع أن يصل الطلب إلى 102.06 مليون برميل يومياً هذا العام. إلا أنه تم خفض توقعات الطلب لبعض المناطق، خاصة بالنسبة للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الدول الأمريكية ودول آسيا الأخرى والدول الأفريقية التابعة للمنظمة) لفترة الثلاث أرباع الأولى من العام، وهو الأمر الذي قابله رفع توقعات الطلب لفترة الربعين الثاني والثالث من العام 2023 للدول غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة الصين. كما تم الابقاء على تقديرات نمو الطلب للعام 2024 دون تغيير عند 2.2 مليون برميل يومياً، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 104.31 مليون برميل يومياً على خلفية النمو القوي المتوقع ان يشهده الاقتصاد العالمي، إلى جانب التحسن المستمر لاقتصاد الصين. وكشفت التوقعات على المدى القريب تسجيل الولايات المتحدة نمواً اقتصادياً بمستويات جيدة في ظل استمرار ضيق سوق العمل مما أدى إلى دعم قوي للاستهلاك الخاص في ظل قوة واستدامة مستويات الدخل. ومن المتوقع أن يظل نشاط السفر الجوي قوياً في الربع الرابع من العام 2023، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على وقود الطائرات، في حين من المتوقع أن يتأثر الطلب على البنزين بانخفاض نشاط القيادة نتيجة لفصل الشتاء. كما يتوقع أيضاً أن يؤثر ضعف نشاط التصنيع على الطلب على الوقود الصناعي، بما في ذلك الديزل. وفي ذات الوقت، شهد قطاع الخدمات في الولايات المتحدة، الذي نجح في الحفاظ على مرونته هذا العام، تباطؤاً في سبتمبر 2023، في ظل انخفاض الطلبيات الجديدة إلى أدنى المستويات المسجلة في تسعة أشهر. إلا أن القطاع شهد نمواً في ظل وصول قراءة مؤشر مديري المشتريات غير الصناعي إلى 53.6 نقطة في سبتمبر 2023.

**الطلب العالمي على النفط -2023/2024 – (مليون برميل يوميا)**

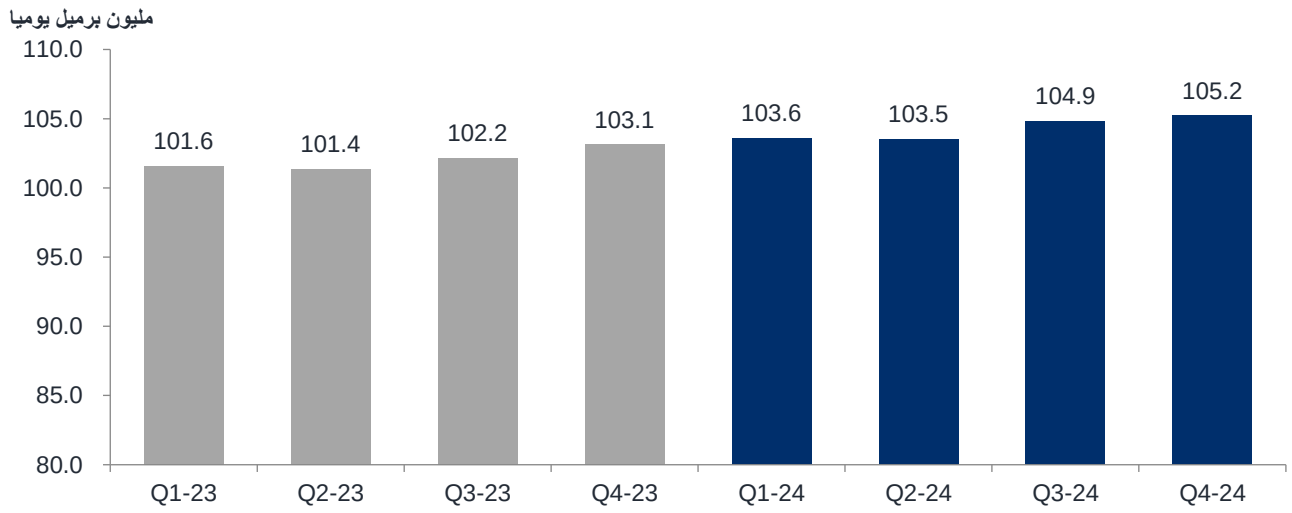


**المصدر: أوبك**

وفي ذات الوقت، ظل الطلب على النفط في الصين جيداً في ظل اعلان البلاد عن الدفعة الرابعة من حصص الاستيراد. ومن المتوقع أن يصل الحجم الإجمالي للعام 2023 إلى 203.64 مليون طن متري، مما يشير إلى تسجيل نمواً بنسبة 14 في المائة مقارنة بالعام الماضي البالغ 179 مليون طن، وفقاً لوكالة رويترز. وأظهر تقرير منفصل صارد ايضاً عن وكالة رويترز أن الصين نجحت في توفير 10 مليار دولار أمريكي تقريبا من خلال مشتريات النفط القياسية من روسيا وإيران وفنزويلا التي تخضع للعقوبات الأمريكية. كما ساهم انخفاض أسعار واردات النفط الخام في تعزيز إنتاجية المصافي ورفع هوامش الربح، خاصة بالنسبة للمشغلين المستقلين الصغار المعروفين باسم "أباريق الشاي". من جهة أخرى، انخفضت واردات النفط المتجهة إلى الهند للشهر الثاني على التوالي خلال

سبتمبر 2023 لتصل إلى 4.19 مليون برميل يومياً مقابل 4.34 مليون برميل يومياً في أغسطس 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى موسم صيانة المصافي في الخريف وانخفاض الطلب خلال فترة الرياح الموسمية.

**العرض من خارج الأوبك**

ظل الإنتاج العالمي من السوائل النفطية مرة أخرى ثابتاً دون تغير يذكر على نطاق واسع في سبتمبر 2023 مقارنة بمستويات أغسطس 2023. ووفقاً للبيانات الأولية، بلغ متوسط إمدادات النفط العالمية 100.6 مليون برميل يومياً. أما وفقاً للأوبك، تراجعت إمدادات الموردين من خارج الأوبك هذا الشهر بمقدار 0.3 مليون برميل يومياً، لتصل في المتوسط إلى 72.9 مليون برميل يومياً، حيث قابل ارتفاع الإنتاج في مناطق أوروبا الأسيوية الأخرى والمملكة المتحدة انخفاض الإنتاج في روسيا والولايات المتحدة. وقد قابل هذا الانخفاض زيادة في إنتاج الأوبك خلال الشهر.

**الإنتاج النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك - 2023/2024 – (مليون برميل يومياً)**

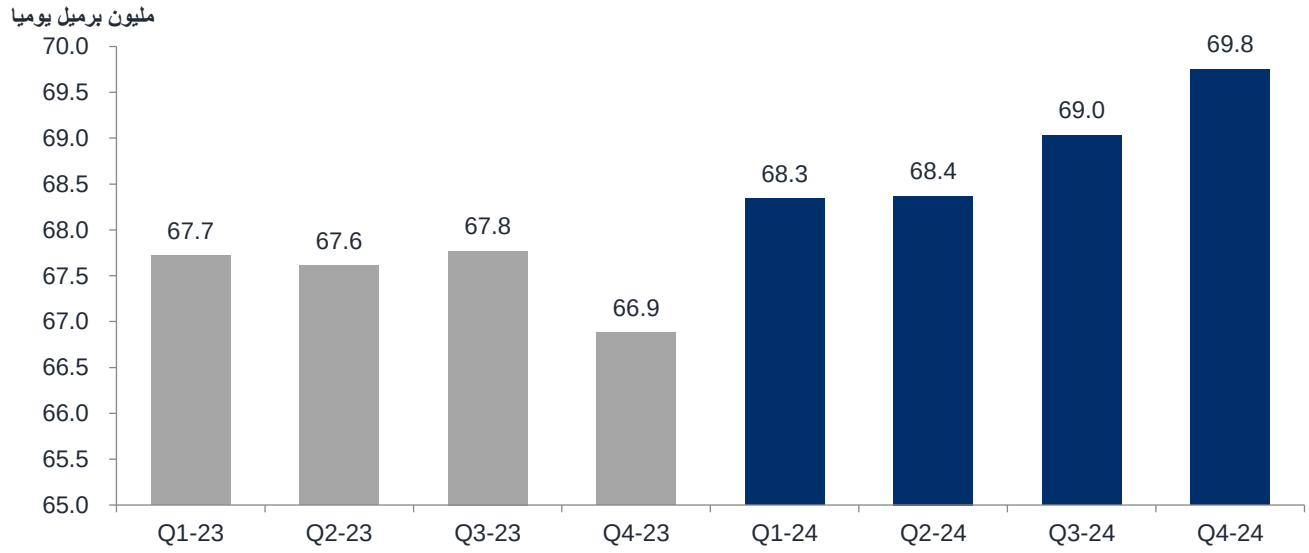


**المصدر: أوبك**

وتم رفع توقعات نمو إمدادات السوائل النفطية من خارج الأوبك للعام 2023 بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن منظمة الأوبك، إذ من المتوقع الآن أن ينمو العرض بمقدار 1.7 مليون برميل يومياً هذا العام ليصل إلى 67.49 مليون برميل يومياً. وتضمنت التعديلات بصفة رئيسية رفع توقعات العرض لكل من روسيا (+80 ألف برميل يومياً) والولايات المتحدة (+49 ألف برميل يومياً) والبرازيل (+45 ألف برميل يومياً)، وهو الأمر الذي قابله خفض التوقعات الخاصة بكل من النرويج والمملكة المتحدة (- 25 ألف برميل يومياً لكلا منهما) وأذربيجان وكازخستان. أما بالنسبة لتوقعات العرض للعام 2024 فقد ظلت ثابتة، مع توقع تسجيل نمواً قدره 1.38 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 68.88 مليون برميل يومياً.

وكشفت أحدث توقعات الطاقة على المدى القصير الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الإنتاج في الولايات المتحدة وصل إلى مستوى قياسي بلغ 13.13 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من العام 2023 بينما أظهرت توقعات الربع الرابع من العام 2023 زيادة الإنتاج إلى 13.16 مليون برميل يومياً. إلا ان بيانات عدد منصات الحفر النفطي لم تتسق مع بيانات الإنتاج المرتفعة، حيث أظهرت المنصات انخفاضات متوالية خلال الأشهر القليلة الماضية لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ فبراير 2022 في الأسبوع المنتهي في 6 أكتوبر 2023، إذ وصلت إلى 497 منصة.

**انتاج الأوبك من النفط الخام**

زاد إنتاج الأوبك من النفط للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر 2023. إذ وصل إجمالي الإنتاج إلى 27.97 مليون برميل يومياً خلال الشهر، مسجلا نمواً قدره 50 ألف برميل يومياً، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع إنتاج كل من نيجيريا والعراق والإمارات، والذي قابله انخفاض إنتاج إيران وليبيا وغينيا الاستوائية. وأظهرت بيانات الإنتاج من مصادر الأوبك الثانوية نمواً شهرياً أكثر حدة بلغ 273 ألف برميل يوميا، بوصول إجمالي الإنتاج إلى 27.76 مليون برميل يوميا خلال الشهر. وكان هذا النمو، وفقاً لمنظمة الأوبك، مدفوعاً بنمو ملحوظ لإنتاج نيجيريا (+141 ألف برميل يومياً) والسعودية (+82 ألف برميل يومياً) وهو الأمر الذي قابله انخفاض إنتاج فنزويلا وغينيا الاستوائية وأنجولا. وكانت التغيرات التي شهدتها معدلات إنتاج بقية أعضاء الأوبك هامشية إلا انها كانت إيجابية وفقا لتقرير الأوبك الشهري.

**حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر سبتمبر 2023 – (مليون برميل يومياً)**

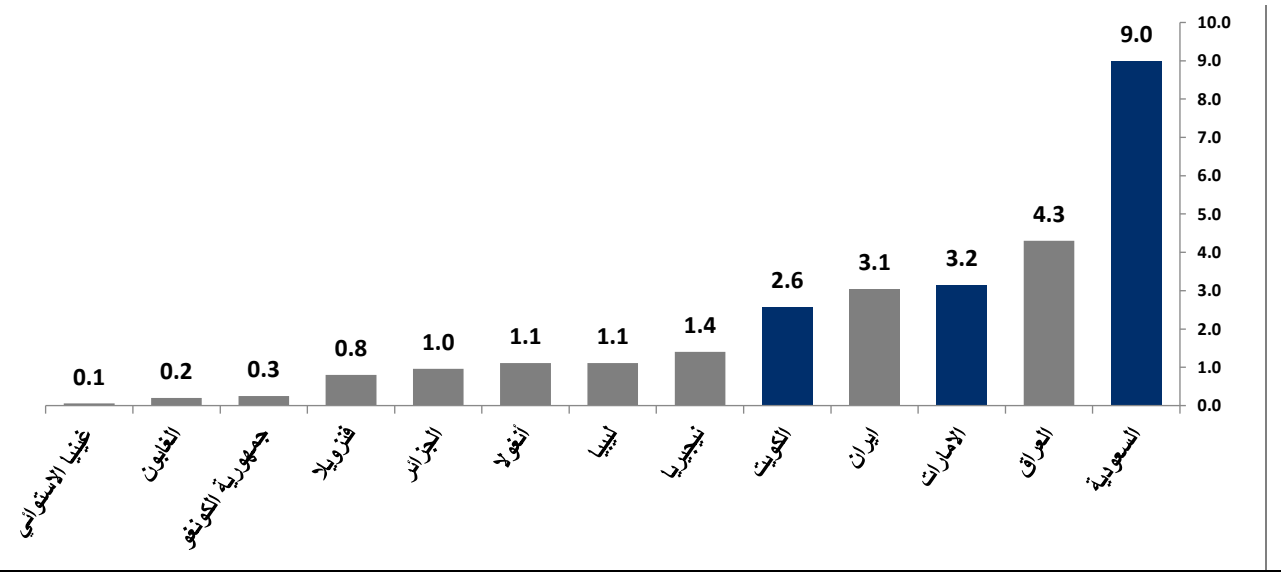


**المصدر: بلومبرج**

وخلال الشهر، أكدت السعودية وأعضاء آخرون في الأوبك وحلفائها الالتزام بسياسات الإنتاج الحالية، بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية التي أعلنت السعودية وروسيا عن تنفيذها. وأنتجت المملكة 9 مليون برميل يومياً خلال شهر سبتمبر 2023 بعد إضافة 20 ألف برميل يومياً مقارنة بالشهر الماضي وفقاً لوكالة بلومبرج، بينما كشفت مصادر الأوبك الثانوية عن تسجيل زيادة قدرها 82 ألف برميل يومياً.

ووصل إنتاج النفط في نيجيريا إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال العام 2023 عند 1.4 مليون برميل يوميا خلال شهر سبتمبر 2023. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى استئناف البلاد انتاج خام فوركادوس بكامل طاقته الانتاجية، بينما واصلت بذل الجهود للحد من سرقات النفط وعمليات التخريب، وفقاً لوكالة ستاندرد أند بورز بلاتس. فيما انخفض إنتاج النفط في ليبيا بمقدار 30 ألف برميل يومياً خلال الشهر، وفقاً لوكالة بلومبرج، ليصل إلى 1.11 مليون برميل يومياً. ويعزى هذا الانخفاض إلى إغلاق العديد من المحطات بسبب العاصفة دانيال.

كما ارتفع إنتاج النفط في إيران خلال الشهر ليصل إلى 3.1 مليون برميل يومياً، والذي يعتبر أعلى المستويات المسجلة منذ أكتوبر 2018 في ظل استمرار المفاوضات بشأن إمكانية تخفيف العقوبات الأمريكية على البلاد.

## المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

***إنّ "كامكو إنفست"*** *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

*الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.*

*قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.*

*ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.*

*لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.*

*تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.*

***تحذيرات من المخاطر***

*تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).*

*لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.*

***تضارب المصالح***

*تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.*

***اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة***

*لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.*

**شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)**
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com